

ألابيني-غانسو، رين (بنن)

[الأصل: الفرنسية]

بيان السيرة الذاتية

البيانات الشخصية

اسم العائلة: ألابيني-غانسو
الاسم الأول: رين
الاسم الأوسط: أديليد صوفي
نوع الجنس: أنثى
تاريخ الميلاد: 11 آب/أغسطس 1956
الجنسية: بننية
المعايير الإقليمية: أفريقيا
الحالة الاجتماعية: متزوجة
القائمة: 'باء'
اللغات: اللغة الأم: ناغو (اللغة المحلية في بنن)؛ اللغة الرسمية: الفرنسية
الإنكليزية: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
الفرنسية: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم

المؤهلات التعليمية:

2007: المؤسسة: جامعة ليون، فرنسا؛ المؤهل المحصل عليه: شهادة جامعية في القانون التجاري العام ، (انظر الوثيقة رقم 4).
1999-1998: المؤسسة: جامعة ماستريخت-جامعة توغو، المؤهل المحصل عليه: شهادة الدروس المعمقة؛ التخصص: قانون وسياسات البيئة (انظر الوثيقة رقم 5).
1983-1979: المؤسسة: كلية القانون، جامعة بنن الوطنية؛ المؤهل المحصل عليه: ماجستير العلوم القانونية في القانون التجاري والمهن القضائية (انظر الوثيقة رقم 6).
1982-1981: المؤسسة: كلية القانون، جامعة بنن الوطنية؛ المؤهل المحصل عليه: الإجازة في القانون التجاري والمهن القضائية (انظر الوثيقة رقم 7).
1981-1979: المؤسسة: كلية القانون، جامعة بنن الوطنية؛ المؤهل المحصل عليه: شهادة الدراسات الجامعية العامة (انظر الوثيقتين 8 و 9).

الخبرة المهنية:

- 2015: جهة العمل: محامية لدى المحكمة الجنائية الدولية؛ اللقب الوظيفي: محامية مداومة؛ معلومات أخرى: سبق لها أن مارست المحاماة في القضايا الأفريقية (انظر الوثيقة رقم 10).
- 2014-2012: جهة العمل: المحكمة الدائمة للتحكيم؛ اللقب الوظيفي: قاضية.
- منذ عام 2012: جهة العمل: المركز الوطني لتدريب المحامين الناطقين بالفرنسية في كوتونو؛ اللقب الوظيفي: مدرّبة؛ معلومات أخرى: مادة التدريس: إجراءات الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية (انظر الوثيقة رقم 11).
- منذ عام 2002: جهة العمل: حكومة بنن/جامعة بنن الوطنية، كلية القانون في أبومي-كالافي وباراكو، (انظر الوثيقة رقم 12)؛ اللقب الوظيفي: أستاذة باحثة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية؛ معلومات أخرى: في هذا الصدد، عُيِّنَتْ خبيرة استشارية لصياغة المدونة الجديدة للإجراءات الجنائية في بنن. وقد أقيمت محاضرات حول حقوق الإنسان في قاعات المحاضرات وكروسي اليونسكو في بنن (انظر الوثيقة رقم 13).
- منذ عام 1986: جهة العمل: نقابة المحامين في بنن (انظر الوثيقتين 14 و 15)؛ اللقب الوظيفي: محامية لدى محكمة الاستئناف في بنن منذ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986، في قائمة المحامين تحت رقم 23. وقد عاجلت في هذا الصدد عدة ملفات
- مسجلة جنائية؛ 1988 (انظر الوثيقة رقم 16). مارست المحاماة عن رابطة "محامون بلا حدود" في إطار مشروع "العدالة للجميع في رواندا" في عام 2001.
- وُعِيِّنَتْ بهذه الصفة حكما مؤهلا في عام 2005 لدى غرفة التجارة والصناعة في بنن؛ 2003: رئيسة اللجنة التقنية المعنية بصياغة اللوائح والأنظمة الداخلية لمركز المصالحة والتحكيم والوساطة التابع لغرفة التجارة والصناعة في بنن ومشروع المرسوم المتعلق بإنشاء هذا المركز، وفي عام 2004، لدى جمعية القطن المشتركة بين المهن في بنن، وذلك نظرا لكفاءتي في مجال تسوية المنازعات بالسبل البديلة (انظر الوثيقة رقم 17).
- وفي عام 2002، ترافعت في قضية أليدو ويدراوغو في بوركينا فاسو بناءً على طلب اللجنة الدولية للخبراء القانونيين.
- وفي عام 2009، نجحت في إثبات عدم دستورية المادة 336 وما بعدها من قانون العقوبات في بنن، المتعلقة بقمع زنا المرأة، وذلك في القرار التاريخي DCC N° 09/081 الصادر في 30 تموز/يوليه 2009.

الأنشطة المهنية الأخرى:

- 2016: في أيلول/سبتمبر 2016، عينني الأمين العام للأمم المتحدة عضوة في لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بوروندي.

- 2015: من عام 2015 إلى عام 2017، عند نهاية مدة ولايتي في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ترأست الفريق العامل المعني بالإجراءات الخاصة المشترك بين اللجنة الأفريقية والأمم المتحدة.
- 2014-2012: من نيسان/أبريل 2013 إلى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2014، عُينتُ رئيسة عنصر الأفريقي لحقوق الإنسان في البعثة الدولية الأفريقية للدعم في مالي وبعثة الاتحاد المعنية بمنطقة الساحل.
- 2011: عيّني الأمين العام للأمم المتحدة عضوة في لجنة التحقيق في أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات في عام 2011 في جمهورية كوت ديفوار.
- 2017-2005: بصفتي عضوة في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من عام 2005 إلى تموز/يوليه 2017 (عند نهاية مدة ولايتي)، توليت المهام القضائية في اللجنة بموجب المادة 45 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتدخل هذه المهام في إطار ولاية الحماية التي تضطلع بها اللجنة، التي تتلقى الشكايات الفردية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتُنظر فيها (انظر الوثيقة رقم 18).
- 2011-2009: عُينتُ رئيسة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ومنذ أن توليت المهام التي كُلفت بها في هذه اللجنة، شاركت بشكل تام في تعزيز الاجتهاد القضائي لهذه المؤسسة شبه القضائية. وبهذه الصفة، توليت المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وهي تحديدا جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوغو، ومالي، والكاميرون، وكابو فيردي، والسنغال. وشاركت بنشاط في اتخاذ أبرز القرارات الصادرة عن اللجنة، التي نظرت في إطار ولايتها القضائية فيما يزيد عن 700 قضية حتى الآن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمقبولية والجوهر.
- وُعينتُ أيضا عضوة في العديد من الآليات الدولية الأخرى التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- 2017-2005: مقرررة خاصة معنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (من 2005 إلى 2009 ثم من 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 إلى تموز/يوليه 2017). وبهذه الصفة، تعاونت مع جميع النظم الإقليمية الأخرى في مجال حقوق الإنسان ومن خلال العديد من الأنشطة المشتركة لبناء القدرات. وشاركت في عدة حلقات دراسية حول مواضيع متنوعة ترتبط بتعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وبناء قدراتهم. وقمت بتحرير كتب دراسية وكراسات أعمال وأداة للتواصل لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان. ونظمت عدة ندوات وأنشأت مؤسسة أطلق عليها اسم "المدافعون الأفارقة"، وذلك حرصا على تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وبصفتي مقرررة خاصة، ترأست فريقا عاملا معنيا بحرية تكوين الجمعيات تحت إشراف اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وعُينتُ أيضا منسقة معنية بالأعمال الانتقامية المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا.

وأجريت دراسة حول حرية تكوين الجمعيات في أفريقيا (2014)، وفي الآونة الأخيرة، قدمت إلى اللجنة الأفريقية مشروع المبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات في أفريقيا.

وأجريت دراسة عن حالة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في أفريقيا (2014).

وعملت على اعتماد المبادئ والتعليمات المتعلقة بحقوق الإنسان والإرهاب في أفريقيا (2015) من جهة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان في أفريقيا (2017) من جهة أخرى.

أهم المنشورات

- من المادة 64 إلى المادة 122-1 من قانون العقوبات: إصلاح في منتصف الطريق - صدر في حولية المساعدة في مجال الصحة العقلية في أفريقيا، 1999.
- الرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف الجنسي: حالة بنن وحالة الكونغو.
- مدونة الأشخاص والأسرة في بنن على محك التطبيق (2012).
- "السياسات العامة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا"، مجلة Focus، 2014.
- "التبني في بنن: بين القانون والثقافة"، 2016.
- "دور المشرِّع والقاضي الأفريقي في نجاح المحكمة الجنائية الدولية في مهامها"، 2016.
- "مسؤولية الدول إزاء العنف الجنسي في أفريقيا"، 2017.

أهم الحلقات الدراسية والمؤتمرات

- من 27 إلى 31 آذار/مارس 2017، قمت بتنظيم الندوة الدولية الثانية "جوهانسبرغ + 18" بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، كوتونو، بنن.
- من 24 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، في إطار الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، شاركت في احتفالات عام 2016 في سياق السنة الدولية لحقوق الإنسان في أفريقيا، مع التركيز على حقوق المرأة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، عرّضت الآلية التي أشرفت عليها أعمالاً منها ما أنجز في مجال حالة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في أفريقيا.
- في 17 تموز/يوليه 2016، بصفتي أمينة تنفيذية وعضوة سابقة في ائتلاف بنن من أجل المحكمة الجنائية الدولية، نظمت حلقة عمل لصياغة وتحرير مشروع قانون لتكليف وتنفيذ نظام روما الأساسي في بنن. وفي 16 تموز/يوليه 2016 في كوتونو، شاركت في ندوة حول "مسؤولية الدول الأفريقية الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية إزاء العنف ضد المرأة في أفريقيا" بمناسبة اليوم الدولي للعدالة الجنائية الدولية.
- من 8 إلى 9 تموز/يوليه 2016، شاركت في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن نوع الجنس والتنمية، التي نظمتها الاتحاد الأفريقي تحضيراً لمؤتمر القمة السادس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في كيغالي، رواندا.
- من 31 تموز/يوليه إلى 3 آب/أغسطس 2016، ألقىت الكلمة الرئيسية في المؤتمر الدولي للقيادات النسائية في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وفي هذا الصدد، عُيِّنْتُ نائبة ثانية لرئيس المرصد الأفريقي للقيادات النسائية.

- في حزيران/يونيه 2016، شاركت في دورة تدريبية للمحامين العاملين لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، هولندا (انظر الوثيقة رقم 19).
- في شباط/فبراير 2015، في أكرا، غانا، تلقت دعوة لإلقاء الكلمة الرئيسية في المؤتمر الدولي الثاني لحقوق الطفل والصحة الإنجابية.
- في تشرين الأول/أكتوبر 2014، شاركت في حلقة دراسية رفيعة المستوى في كوتونو في بنن بشأن التعاون بين الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية و المحكمة الجنائية الدولية، وهي حلقة جمعت عددا من وزراء العدل والمدعين العامين والمشاركين من البلدان التالية: بوركينا فاسو، ومالي، وتوغو، والسنغال، وتونس، والمغرب، والنيجر، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلين عن مكتب المدعي العام ومكتب قلم المحكمة الجنائية الدولية.
- في عام 2014، في باماكو، مالي، شاركت في حلقة عمل هامة حول موضوع "أثر النزاع الدائر في مالي على حقوق النساء والفتيات: أي شراكة مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؟": 28-30 تشرين الأول/أكتوبر 2014، باماكو، مالي.
- في تموز/يوليه 2010، شاركت في مؤتمر إقليمي حول حقوق المرأة في أفريقيا، في باماكو، مالي، 15 تموز/يوليه 2010.
- في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2008، نظمت حلقة عمل لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، تم في نهايتها إعداد مجموعة من أدوات العمل للمدافعين عن حقوق الإنسان، تتضمن دليلا توجيهيا وكراسة أعمال.
- في حزيران/يونيه 2006، شاركت في دورة تدريبية للقضاة الدوليين نظمها معهد برانديس للقضاة الدوليين، دورة عام 2006 في داكار وفي امبور في السنغال (انظر الوثيقة رقم 20).
- من 4 إلى 6 آذار/مارس: تقديم وتنفيذ مشروع حلقة عمل عن صياغة وتحرير قانون لتكييف وتنفيذ نظام روما الأساسي.

العضوية في الرابطة والجمعيات المهنية

- عضوة في رابطة النساء الحقوقيات في بنن منذ عام 1990.
- عضوة مؤسّسة في شبكة WILDAF، فرع بنن، المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا، 1999. وبهذه الصفة، أتولى مهام خبيرة استشارية للنساء ضحايا العنف في مركز المرأة في القانون والتنمية التابع لشبكة WILDAF، فرع بنن، حيث عالجت أكثر من 250 قضية.
- عضوة الاتحاد الدولي للنساء الحقوقيات.
- عضوة رابطة بنن للنساء المحاميات، 2014.
- عضوة النقابة الدولية للمحامين الجنائيين.
- عضوة ائتلاف بنن من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

الجوائز والأوسمة

- في السوربون، باريس، فزت بجائزة حقوق الإنسان للذكرى السنوية الخمسين لحركات الاستقلال الأفريقية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 عن مساهمتي الكبيرة في الدفاع عن حقوق الإنسان في أفريقيا.

- في عام 2012، خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الأفريقية، في ياموسوكرو في كوت ديفوار، فزت بجائزة عن مساهمتي في الدفاع عن حقوق الإنسان في أفريقيا.
- في 2012، حصلت في مقر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على شهادة الاعتراف بمساهمتي في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على الميل الجنسي في أفريقيا.
- في 2016، حصلت على شهادة امتياز بصفتي عضوة في غرفة الاستجابة الانتخابية وناطقة باسمها لمساهمتي في نجاح الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2016 في بنن.

الاهتمامات الشخصية

- تغطي اهتماماتي الشخصية عدة مجالات.
- فأولاً، أريد مواصلة العمل في مجال حماية حقوق الإنسان على مستوى المؤسسة القضائية الدائمة المرموقة، المتمثلة في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بفضل سيرتي المهنية وخبرتي الثابتة.
- خدمة العدالة الدولية من خلال الممارسة القضائية وأنشطة البحث.
- المحكمة الجنائية الدولية هي الملاذ الأخير للفئات الضعيفة والضحايا الأبرياء الذين لا يطالبون إلا باستعادة كرامتهم الإنسانية.
- وبالتالي ينبغي لهم أن يحصلوا على العدالة السليمة والفعالة التي تمثل مبدءاً المحاكمة العادلة في جملة أمور.
- وأنا أعمل في المحاماة والتدريس والبحث، وتمتد خبرتي على مدى 31 سنة تضاف إلى الخبرة المكتسبة خلال أكثر من 15 سنة من ممارسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي فإني واثقة تماماً من النجاح والامتياز اللذين سأحققهما بصفتي قاضية لدى المحكمة الجنائية الدولية.
- وتتمثل الميزات الشخصية والكفاءات الثابتة التي تزيد قدرتي على أداء مهمتي في أمور منها يلي:
- اهتمامي بالبحث في قضايا الساعة وكل ما من شأنه أن يعود علي بالفائدة في مجال اختصاصي. ولذلك أحب المطالعة، التي استقي منها القدرة على التفاعل مع من أتخاور معهم.
- قدرتي الكبيرة على الاستماع، التي اربطها باحترام روح الحوار، والتي تتيح لي القدرة على الإقناع أو الاقتناع.
- فيما يتعلق بالعدالة، أفضل الالتزام بالصرامة القانونية مع الاهتمام بجعل القانون عاملاً من عوامل التنمية.
- وقد مارست مهام القضاء خلال مدة ولايتي في اللجنة الأفريقية، وهي جهاز شبه قضائي يتخذ قرارات تتجاوز حدود أفريقيا، وعملت في الوقت ذاته رفقة قضاة دوليين استأنست بهم في إطار الدورات التدريبية التي شاركت فيها في مركز بيرسون لحفظ السلام، والنقابة الدولية للمحامين الجنائيين، والرابطة الدولية لمحامي الدفاع، ومعهد برانديس للقضاة الدوليين.
- وأنا أملك شجاعة الدفاع عن قناعاتي وقراراتي وأملك الدراية في التعامل مع مختلف الجهات الفاعلة، كما إني أتحملي بإحساس قوي بالواجب والمسؤولية.
- كما إني أتكيف بسهولة كبيرة مع الأوضاع المفاجئة وأستطيع الاقتراب من الأشخاص الذين يواجهون المصاعب. وخلال 12 عشرة سنة من الخدمة في اللجنة الأفريقية، تدرت في أول الأمر في مجال القانون العام باعتباري مواطنة بلد يتبع النهج الروماني الألماني في القانون المدني. لذا سأكون قادرة تماماً على العمل مع زملائي المنتظمين للنظم القانونية الأخرى.
- ترأست العديد من المحاكمات الصورية في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء أفريقيا أو جلست قاضية فيها. وبالتالي فقد خدمت حقوق الإنسان أولاً بصفتي عضوة في اللجنة الأفريقية بالمساهمة بشكل تام وكامل

وهام في بناء وتعزيز هذا الجهاز الذي يتولى مهام قضائية، وذلك من خلال القرارات المتعددة التي اتخذها. وقد توصلت اللجنة الأفريقية إلى هذه النتائج بفضل أساليبنا في تفسير الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهي أساليب تقوم في الوقت نفسه على القانون الدولي والاجتهاد القضائي الدولي، وكذلك على مختلف التوجهات والتطورات في مجال حقوق الإنسان.

- وبصفتي مقررًا خاصة معنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، فتحت حوارًا بناءً مع الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين حول قضايا الساعة في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال توجيه نداءات عاجلة وإجراء اتصالات وإصدار بيانات إعلامية وإعلانات. وقمت بصياغة أدوات عمل لتعزيز القدرات، منها كتب دراسية وأداة للاتصال وبناء القدرات لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان.

- أنشأت أيضًا أوجه التآزر مع الهيئات المماثلة التابعة للأمم المتحدة والنظم الأوروبية والمشاركة بين البلدان الأمريكية والآسيوية المعنية بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، وأطلقت مبادرة التعاون بين الهيئات التي تمخضت في عام 2012 عن خارطة طريق للتعاون بين منظومة الإجراءات الخاصة لدى اللجنة الأفريقية والأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، تناولت المسائل الحرجة المرتبطة بحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والمسائل المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان القائمة على الميل الجنسي.

- وبصفتي مقررًا خاصة معنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، عملت على تحويل الإجراءات الخاصة التي تتولاها اللجنة الأفريقية إلى أدوات لوضع القوانين. وعلى سبيل المثال، فإن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهو الوثيقة الأساسية التي تستند إليها اللجنة الأفريقية، لا ينص صراحة على الحق في التظاهر السلمي. ومع ذلك، وانطلاقًا من دراسة أجريتها لحالات فردية عُرضت على اللجنة الأفريقية، تمكنت هذه الأخيرة من جعل الحق في التظاهر السلمي حقًا لا بد من تعزيزه وحمايته. وفي هذا الصدد، فقد وضعنا المبدأ التوجيهي المتعلق بالحق في التظاهر السلمي.

- في الفترة الممتدة بين عامي 2009 و 2012، وبصفتي رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، اضطلعت بولايي في إطار بلورة التعاون وتحقيق التكامل بين اللجنة الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد تم ذلك من خلال مواءمة النظامين الداخليين لهذين الجهازين، علما أن الجزء الرابع من نظامنا الداخلي ينص بوضوح على طرائق التكامل بين الهيئتين. وإلى جانب ذلك، أحالت اللجنة إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا في عام 2011، وقضية شعب إندورويس في العام نفسه، وقضية شعب أوغبيك في عام 2012.

- وإني إذ أدرك أن الطريق لا يزال طويلًا، فإني أريد في نهاية المطاف أن أخدم أفريقيا والمجتمع الدولي بكل أبعاده، وذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أشارك بشكل تام في بناء عالم أقل عنفا، تتوسط فيه حقوق الإنسان القرارات السياسية وتحتل فيه حقوق الضحايا الصدارة. وأود أن أواصل عملي في حماية حقوق الإنسان على مستوى المؤسسة القضائية الدائمة بامتياز، المتمثلة في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بفضل سيرتي المهنية وخبرتي الثابتة.

الحقائق الأخرى ذات الصلة

- إلى جانب الشهادات الجامعية التي حصلت عليها، حصلت أيضا على عدة شهادات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- وتشهد على ذلك الوثائق المرفقة طيه.
- في عام 2009، شاركت في حلقة عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان وإدارة النزاعات للمدافعين عن حقوق الإنسان في مركز تسوية النزاعات في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (انظر الوثيقة رقم 21).
- في تموز/يوليه 2005: شهادة المشاركة في الدورة الدراسية المتعلقة بممارسة القانون أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي نظمها مركز بيرسون في داكار، السنغال، بالتعاون مع الرابطة الدولية لمحامي الدفاع (انظر الوثيقة رقم 22).
- في شباط/فبراير وآذار/مارس 2005: شهادة المشاركة في الدورة الدراسية CS-84 F التي نظمها مركز بيرسون/برنامج تدريب الإداريين المدنيين الناطقين باللغة الفرنسية من أجل توطيد السلام في بنين (انظر الوثيقة رقم 23).
- 2003: توليت رئاسة اللجنة التقنية المعنية بصياغة النظم واللوائح الداخلية لمركز المصالحة والتحكيم والوساطة التابع لغرفة التجارة والصناعة في بنين، ومشروع المرسوم القاضي بإنشاء المركز والغرفة.
- أيار/مايو 2003: شهادة المشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية الحادية عشرة بشأن الإجراءات الدولية لحقوق الإنسان، التي نظمها المركز الأفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان والشعوب، مع المشاركة في الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (انظر الوثيقة رقم 24).
- تشرين الأول/أكتوبر 2002: شهادة المشاركة في الحلقة الدراسية/حلقة العمل التي نظمها المعهد الأفريقي لحقوق الإنسان حول المنازعات في مجال حقوق الإنسان، مع المشاركة في الدورة العادية الثانية والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- تموز/يوليه 2000: شهادة المشاركة في دورة التدريس الحادية والثلاثين للمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ (انظر الوثيقة رقم 25).
- تموز/يوليه 1999: شهادتان عن المشاركة في دورة التدريس الثلاثين لمعهد روني كاسان الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، وفي الدورة الدراسية المكثفة السابعة والعشرين للتدريس الجامعي التي نظمها معهد روني كاسان في ستراسبورغ (انظر الوثيقتين 26 و 27).
- تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر 1996: شهادة المشاركة في حلقة دراسية تدريبية عن إدارة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في القاهرة، مصر (انظر الوثيقة رقم 28).
- تموز/يوليه-آب/أغسطس 1993: شهادة المشاركة في الدورة التدريبية المكثفة الحادية والعشرين التي نظمها المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ (انظر الوثيقة رقم 29).

الخبرات والاستشارات

- 2015: الترشيح لدورة تدريبية بشأن العنف ضد المرأة في المدرسة الوطنية للإدارة في باريس.
- 2012: خبيرة عضوة في فريق الاتصال المعني بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية في غرب ووسط أفريقيا (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

- 2010-2011: الإشراف على مشروع تجربي للنهوض بالخدمات القانونية لفائدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفئات المعرضة لمخاطره في بنن.
- 2007-2008: خبيرة استشارية لدى وزارة البيئة في بنن لصياغة قانون نموذجي في مجال إدارة المياه.
- 2006: خبيرة استشارية لدى المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية لصياغة مشروع قانون حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمصابين بأمراض عقلية.
- 4-6 آذار/مارس 2004: عرض وتنفيذ مشروع حلقة عمل لصياغة وتحرير قانون تكييف وتنفيذ نظام روما الأساسي.
- 2003-2004: خبيرة استشارية لدى وزارة البيئة في بنن لصياغة مشروع عقد نموذجي.
- 2001-2002: خبيرة استشارية لدى وزارة البيئة في بنن في مجال القانون والتنوع البيولوجي (انظر الوثيقة رقم 30).
- أتمتع بمعرفة جيدة بالقارة الأفريقية، التي قمت بزيارة 45 من بلدانها الأربعة والخمسين في إطار الاضطلاع بمهامي لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- كما إن لدي معرفة جيدة بأدوات تكنولوجيا المعلومات.
- ملحوظة: تشهد الوثائق المرقمة 1 و 2 و 3 على جنسيتي وعلى تأييد كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لترشيحي. أما الوثائق المرقمة 31 و 32 و 33، فهي بعض الشهادات ذات الصلة في مجال القوانين والسياسات العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والتدريب المستمر وتدريب المدربين.